Fouzia ZAAMOUCHE ¹

**THE DEFICIENCIES OF INTERNATIONAL PROTECTION FOR
CLIMATE REFUGEES AND THEIR IMPACT ON THE GLOBAL
HUMAN SECURITY**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.2-3.6>

Research Article

Received:

12/12/2020

Accepted:

09/01/2021

Published:

01/02/2021

This article has been
scanned by **iThenticate**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The phenomenon of climate asylum has been a global concern in recent years due to the acceleration and exacerbation of its spread and the shortcoming of the international legal process, this will lead to a real threat to the stability of global human security, as the emergence of this phenomenon has produced the so-called climate refugee as one of the most vulnerable groups among the victims of natural disasters who are forced to leave and abandon their place of residence this is because they live under the pressure of many climate changes.

Therefore, the importance of the topic is reflected in the fact that it is a new and important topic of contemporary international public law, which is researched in trying to frame the phenomenon of climate asylum especially in light of the difficulty of controlling the necessity of the factors created for it time and place, and the purpose of dealing with this topic remain an attempt to remove some an issue in the form of a jurisprudential root and as a special international practice from a legal point of view in line with the above, the subject of the article will focus the scientific effort.

To look into the problem: the shortcomings build international legal foundations to seek the integration of climate refugees into the Geneva convention 1951 to benefit from international protection , it will inevitably lead to imbalance in ensuring the stability of global human security and the threat to the entire human existence.

Key words: Climate Threat, Climate Refugees, Climate Migration, Weak International Protection ,Global Human Security.

¹ Dr. , Mentouri University, Algeria, zaamouchefouzia@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-7679-6258>

قصور الحماية الدولية للاجئ المناخ وتأثيرها على تهديد الأمن الإنساني العالمي

فوزية زعموش²

الملخص

شكلت ظاهرة اللجوء البيئي انشغالا عالميا خاصة في السنوات الأخيرة نظرا لتسارع وتفاقم رقعة انتشارها وقصور المعالجة القانونية الدولية لها، مما أدى وسيؤدي مستقبلا إلى تهديد حقيقي لإستقرار الأمن الإنساني العالمي، ذلك أن بروز هذه الظاهرة أنتج ما يسمى لاجئ المناخ كأحد أكثر الفئات المستضعفة من بين ضحايا الكوارث الطبيعية على الساحة الدولية، والذين يضطرون لمغادرة و التخلي عن محل إقامتهم وسكناتهم تحت ضغط التغيرات المناخية الكثيرة.

لذلك تتجلى أهمية الموضوع في كونه موضوعا جديدا ومهما من موضوعات القانون الدولي العام المعاصر و الذي يبحث في محاولة تأطير تحد ظاهرة اللجوء البيئي خاصة في ظل صعوبة عدم التحكم في صيرورة العوامل المنشئة لها زمانا ومكانا، لتبقى غاية تناول هذا الموضوع محاولة لإزالة بعض الغموض والضبابية لمسألة في طور التشكيل كتأصيل فقهي وكممارسة دولية خاصة من الناحية القانونية.

وانسجاما مع ما سبق ذكره، فإن موضوع المقال سوف يركز الجهد العلمي للبحث في إشكالية: أن قصور بناء أسس قانونية دولية للسعي لإدماج لاجئ المناخ في اتفاقية جنيف 1951 للاستفادة من الحماية الدولية، سيؤدي حتما إلى إحداث خلل في ضمان إستقرار الأمن الإنساني العالمي.

الكلمات المفتاحية: التهديد المناخي، لاجئ المناخ، الهجرة المناخية، ضعف الحماية الدولية، الأمن الإنساني العالمي.

المقدمة:

تعد قضية تغير المناخ climate change هي القضية الأكثر سخونة و الأكثر إلحاحا على المجتمع الدولي حاليا، وذلك نظرا لما يسببه تغير المناخ من تأثيرات وتداعيات مستقبلية خطيرة، ليس أقلها جفاف بعض الأنهار وغرق أجزاء شاسعة من المناطق الساحلية وتبدل خريطة مناطق الإنتاج الزراعي في العالم، وغير ذلك مما لا طاقة لنا به أو مقدرة، ومن ثم فقد أطلق منظمات البيئة الدولية صيحة مدوية تحذر من تدهور المناخ العالمي، وتدق أجراس الخطر لتنبيه بأن هذا التدهور يمكن أن تكون له تداعيات مروعة (عاشور عبد الطاهر، 2015، صفحة 1).

لذلك إتجهت الجهود الدولية نحو التصدي لظاهرة التغير المناخي من خلال إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة 1992، United Nations Framework Convention on Climate Change in the year 1992، وتمثل هذه الإتفاقية المرجعية القانونية الدولية التي أقرت بالمسؤولية المشتركة بين الدول وإن كانت متباينة لأنها ترتبط بقدرات كل الأطراف وفقا ظروفها الإقتصادية و الإجتماعية.

فنصت الاتفاقية المذكورة على ضرورة إتخاذ تدابير ملموسة لتسيير التكيف بشكل ملائم مع التغير المناخي عبر برامج وطنية تتضمن تدابير للتخفيف من التغير المناخي عن طريق معالجة انبعاثات الغازات الدفيئة.

وبما أن هذه الإتفاقية- شأنها شأن جل الإتفاقيات البيئية- هي إطارية إي ترسم الإطار العام و الهدف المرجو منها فقط ، فهي لا تضع إلتزامات محددة ورقمية على عاتق الدول، كان لا بد من تبني بروتوكول يلحق بها يحدد الإلتزامات الواردة بها وزمن الوفاء بها، وبالفعل تم ذلك في مؤتمر أطراف الإتفاقية الثالث بمدينة كيوتو اليابانية سنة 1997، حيث تم إعتداد بروتوكول أطلق عليه بروتوكول نسبة إلى المدينة التي ابرم فيها ليعنى بتنظيم الحماية القانونية للمناخ لفترة إلتزام أولى تمتد من عام 2008 إلى 2012 ، وصولا إلى إتفاق باريس بشأن تغير المناخ سنة 2015، هذا الإتفاق الذي يعد تاريخيا في

² د. ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر ، zaamouchefouzia@gmail.com

مجال حماية المناخ، حيث صادقت عليه جميع الدول الأعضاء بما فيهم الولايات المتحدة - التي انسحبت لاحقاً - وهو ملزم لجميع الدول الأعضاء. (بريشي، 2018، الصفحات 7-8)

استغرق هذا المسار الدولي لمواجهة ظاهرة التغير المناخي و التقليل من آثاره المدمرة للبيئة وقتاً طويلاً من المفاوضات والتشاور إلى حين النجاح في إلزام الدول بصرف النظر عن درجة تقدمها الإقتصادي بالتعاون وتكثيف الجهود من الحد من تفاقم الظاهرة، لكنه في المقابل تغاضى نسبياً عن معالجة ظاهرة أخرى لا تقل أهمية وخطورة، فقد أدى الإحتباس الحراري دوراً سلبياً في تحريك لاجئ المناخ بسبب نشوء ظواهر متناقضة جفاف وتصحر في مناطق معينة و ارتفاع منسوب المياه وفيضانات وأعاصير في مناطق أخرى، فالهجرة المناخية في إتساع مستمر بما ينبئ بتزايد أعداد لاجئ المناخ، لذلك فإن أهمية موضوع المقال في أهمية التأطير القانونية لوضعية لاجئ المناخ وتحديد حقوقه وواجباته خاصة وان إتفاقية جنيف 1952 والخاصة بحماية اللاجئين لا تتناول موضوع لاجئ المناخ ولا تعتبر التغير المناخي شرط يبيح الحصول على صفة اللجوء.

يتركز هدف تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة على توجيه الإهتمام العلمي والبحثي أكثر إلى موضوع مازال في طور التشكيل والظهور للمساهمة أكثر في تعميق التأصيل الفقهي وصولاً إلى إقرار الحماية القانونية الدولية التي تتلاءم مع خصوصية لاجئ المناخ ذلك أن تكريس حقوق اللجوء في إطار قانوني معين للانتفاع بها يجعله يشعر بأنه تحققت له كرامته ومستوى من الرفاه مما يعزز أمنه الإنساني، ويقلل من معدل الخوف والحاجة بسبب أزمة المناخ. وتأسيساً على كل ما تقدم، و إستناداً إلى إتباع المنهج التحليلي فإن التحليل العلمي سوف يتركز على بحث الإشكالية التالية: فتغافل المجتمع الدولي عن المساهمة في بناء أسس قانونية دولية للسعي لإدماج لاجئ المناخ في اتفاقية جنيف 1951 والإستفادة من الحماية الدولية، سيؤدي حتماً إلى إحداث خلل في ضمان إستقرار الأمن الإنساني العالمي.

أولاً- مكانة لاجئ المناخ في القانون الدولي المعاصر

هناك انفصام ملحوظ بين حقوق الإنسان والتغير المناخي ويتضمن الموضوع خطابين اثنين منفصلين يستبعد أحدهما الآخر من الناحية العملية، ومن عينة الوثائق المختارة التي بلغ مجموعها 65 وثيقة اختيرت من 294 وثيقة ضمت قرارات الجمعية الأممية للأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات وغيرها من التقارير والوثائق تبين أن 23 بالمئة منها تذكر التغير المناخي و 25 بالمئة كانت تتعلق بالقضايا التي تشير إلى المهاجرين واللاجئين لكن 6 بالمئة منها فقط أسست علاقة بين الظاهرتين، ومن هنا يتضح فقدان الربط بين التغير المناخي والهجرة والمعاملة القانونية. (خوسيه فيرنانديز، 2015، صفحة 42)

فمسار الجهود الدولية في مجال حماية اللجوء، لم يحظي فيها لاجئ المناخ بحماية قانونية وبقي يتأرجح بين ما تقدمه منظومة حقوق الإنسان الدولية من حماية عامة لا تستجيب لخصوصيته وبين غياب بناء قانوني يتلاءم أكثر مع طبيعته.

1- مبادئ الحماية الدولية العامة للاجئ المناخ

إن اتفاقيات حقوق الإنسان عموماً والاتفاقيات الخاصة باللاجئين على وجه الخصوص تشكل مصدراً أساسياً يستند إليه لحماية اللاجئين وتمكينهم من ممارسة حقوقهم وحررياتهم التي كفلتها تلك المواثيق (بن سهلة، 2018، صفحة 116)، لكن هذه المنظومة القانونية الدولية بمستوياتها العامة والخاصة لم تكفل الحماية الدولية المتخصصة للاجئ المناخ، وإنما وفرت له الحماية الدولية العامة.

بشكل آخر هناك مبادئ عامة راسخة استقرت في إطار اتفاقيات القانون الدولي يمكنها أن توفر حماية عامة للاجئ المناخ، يستند إليها حالياً رغم أنها لم يتم صياغتها تأسيساً لحماية لاجئ المناخ، واهم هذه المبادئ هما: مبدأ الحماية الشخصية و مبدأ عدم الإعادة القسرية.

أ- مبدأ الحماية الشخصية

إن الصكوك الأكثر أثراً للاهتمام في مجال حقوق الإنسان في هذا الصدد هي: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، وهو أول تعبير عالمي للحقوق متعلقة بجميع أبناء البشر، حيث تنص المادة 13 فقرة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن " لكل فرد حق مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وفي العودة إلى بلده"، المادة 15 فقرة 2 تنص على أنه "لا يجوز تعسفا حرمان أي شخص من جنسيته ومن حقه في تغيير جنسيته. كذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، الذي ينص في المادتين 1، 6، 7 على التوالي: الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحق في عدم الحرمان من سبل العيش، المادة 12 فقرة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز حرمان أحد تعسفاً من حق الدخول إلى بلده، بالمثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 الذي ينص في المادة 11 تحمي في جملة أمور: الحق في مستوى معيشي لائق بما في ذلك إحتياجات الغذاء والسكن، الصكوك الأخرى التي توفر الحماية لحقوق الإنسان في مجموعات إجتماعية محددة، هي إتفاقية عام 1989 بشأن حقوق الطفل، إتفاقية عام 1979 بشأن القضاء على جميع

أشكال التمييز ضد المرأة وفي عام 1989 اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حقوق الشعوب الأصلية. (خلف، 2016، صفحة 322)

ب- مبدأ عدم الإعادة القسرية

إن مبدأ عدم الإعادة القسرية الذي يحظر عودة اللاجئين بأي شكل من الأشكال إلى بلدان أو أراضي تكون فيها حياتهم أو حرياتهم مهددة بسبب عرقهم أو ديانتهم أو انتمائهم إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائهم السياسية هو حجر أساس الحماية الدولية، وهو يتجسد في المادة 33 التي تنص على أنه: " لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية"، ولا خلاف في أن هذه المادة تعتبر من أهم النصوص التي تضمنتها هذه الاتفاقية، ويرجع ذلك إلى الحماية الجوهرية التي تقدمها للاجئين ضد الوقوع في أيدي سلطات الدولة التي تلاحقهم أو تضطهدهم (بيدكان، 2018، الصفحات 152-153)، فحماية الحق في الحياة يعتبر الخطوة الأولى الأساسية لمنع قيام حالات اللجوء فإن آمن الإنسان حياته ما كان له أن يلجأ إلى بلد آخر، أما إذا ما كانت حياته معرضة للخطر فيسعى جاهداً لأن يلتمس ملجأً آمناً في بلد آخر للحفاظ عليها، ومن هنا تظهر أهمية حماية هذا الحق وصيانتها، لما يلعبه من دور مهم في منع واستئصال قيام حالات اللجوء. (سعد عبد اللطيف جاسم، 2017، صفحة 95)

ومع مرور الوقت أصبح مبدأ عدم الإعادة القسرية مبدأ عرفياً في القانون الدولي، بمعنى أنه إلزام ينطبق على جميع البلدان بغض النظر عما إذا كانت تلك البلدان دولاً أطراف في الإتفاقيات المحددة التي نصت على حظر الإعادة القسرية وهذا يعني أنه حتى في حالة عدم مصادقة دولة ما على إتفاقية اللاجئين، فإن يظل يقع على عاتقها التزام بعدم إرغام أي شخص على العودة إلى بلد يمكن أن يواجه فيه خطر الإضطهاد هذا من جهة (السيد علي، 2016)

من جهة أخرى فإذا كانت دولة موقعة على اتفاقية دولية تنص على مبدأ عدم الإعادة القسرية كم هو الحال في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتي تنص في المادة 3 منها على أنه: " لا يجوز لأي دولة طرف أن تطرد أي شخص أو أن تعيد أو أن تسلمه إلى دولة أخرى إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب"، وغير موقعة على اتفاقية جنيف 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين، فإنها تلتزم بتطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية.

على الرغم من أن بنغلاديش ليست طرف في إتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لكنها موقعة على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فإن حماية تلك الاتفاقية للاجئين يعتبر قانوناً دولياً عرفياً وملزماً لجميع الدول وبالتالي فإنها ملزمة بموجب كل من التزاماتها التعاقدية وحظر القانون الدولي العرفي للإعادة القسرية، بأن لا تعيد أي شخص قسراً إلى مكان يوجه فيه تهديداً للحياة أو يتعرض فيه لخطر حقيقي بالاضطهاد أو التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة. (watch, 2017)

وقد أكدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عندما فصلت في قضية أيوني تيتيونا ضد حكومة نيوزيلندا بسبب رفض هذه الأخيرة منح حق اللجوء المرتبط بالتغير المناخي على أهمية مبدأ عدم الإعادة القسرية ورغم أنها لم تؤيد دعوى تيتوتوتا لأنه لم يثبت تعرضه لخطر وشيك إلا أنها وجدت أن " الأشخاص الذين يفرون من بلدانهم بسبب آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية لا يجب إعادتهم قسراً إلى بلدانهم الأصلي، إذ ثبت تعرض حقوقهم الإنسانية للخطر حال عادوا (المتحدة، 2020)

لكن هناك ثغرة واضحة في الحماية التي يوفرها قانون الدولي لحقوق الإنسان بالنسبة للاجئ المناخ عبر الحدود الوطنية، تطرح هذه الثغرة عند الحديث على: قبول الدخول، الوضع القانوني أثناء الإقامة، ظروف العودة خاصة وأن هذه الفئة ليس لها حق الدخول إلى الدولة المستقبلية، فهو يوفر حماية محدودة للاجئ المناخ، فلا يمنح حق اللجوء ولا حتى حق البقاء، كما ينص على حق غير مباشر في القبول في الأماكن التي يكون فيها نقل الشخص إلى بلده الأصلي بمثابة معاملة غير إنسانية فلاجئ المناخ يمكنه أن يتمتع بهذه الحماية التكميلية كونه لا يحظى بحماية اتفاقية اللجوء ولكن تبقى حماية غير كافية له. (بهلول، 2019، صفحة 324)

2- غياب أساس قانوني دولي للاجئ المناخ

إن تعريف أي مصطلح مسألة في غاية الأهمية لما يترتب عليه من تحديد الحماية القانونية الواجبة للأفراد الذين ينطبق عليهم التعريف.

فمعاهدة 1951 الخاصة باللاجئين هي الصك الدولي الذي يعتبر إلى حد الآن حجر الزاوية والمرجع في القانون الدولي للاجئين والذي رفع القيد الزماني والمكاني لكي تشمل المعاهدة كل اللاجئين في جميع القارات فقد نصت هذه المعاهدة على الحقوق والواجبات المقررة للاجئ (حنطاوي، 2019، صفحة 338)، لكنها لم تنص على تعريف للاجئ المناخ لذلك كان من الصعوبة تصور إمكانية استفادته من الحماية الدولية المقررة ضمن القانون الدولي للمهاجرين، ومما زاد في صعوبة الأمر سير الجهود الدولية في إتجاه الاهتمام أكثر بحماية البيئة والتطلع بفضل إبرام الإتفاقية الإطارية لتغير

المناخ سنة 1992 إلى بناء نظام اقتصادي دولي مستدام يكفل لدول تحقيق التنمية المستدامة، أكثر من التركيز كذلك على معالجة الوضعية القانونية لنتائج الهجرة المناخية.

أ- صعوبة إدماج لاجئ المناخ في قانون الدولي للمهاجرين

فمن خلال تعريف اللاجئ في إتفاقية جنيف 1951 والبروتوكول الإضافي سنة 1967، فنلاحظ أنهما ضيق من تعريف اللاجئ فلا ينطبق وصف اللاجئ إلا على الأشخاص الذين يفرون من دولهم أو دول إقامتهم بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد وهؤلاء يسمون لاجئ الإتفاقية وهم الوحيدون الذين يتمتعون بالحماية المقررة في إتفاقية 1951 وبروتوكول 1967، ولا تزال التعريفات التي تشدد على الاضطهاد الشخصي أساس ولاية المفوضية ولكن أدخلت عليه معايير إضافية بالتدرج لإستيعاب تدفقات اللاجئين المتزايدة في العقود الأخيرة في مختلف أنحاء العالم، فقد توسعت بعض الإتفاقيات الإقليمية من مفهوم اللاجئ ليشمل حالات أخرى أوسع واشمل (حنطاوي، 2019، ص 152-153).

فإتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية- الاتحاد الإفريقي حاليا- للجوء لعام 1969 تتبع التعريف الوارد في إتفاقية 1951 ولكنها تضيف عبارة تستند إلى قدر أكبر من الموضوعية وهي أن لفظ لاجئ ينطبق كذلك على كل شخص يجد نفسه مضطرا، بسبب عدوان أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية، أو بسبب أحداث أو بسبب عدوان أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من البلد الأصل أو في أرضية كلها، أو البلد الذي يحمل جنسيته. (بهلول، 2019، صفحة 269).

أما إعلان قرطاج حول اللاجئين لسنة 1984 الذي تم إقراره بعد أزمات اللاجئين التي أصابت أمريكا الوسطى في الثمانينيات والمرتبطة بالحروب الأهلية من جانب ممثلي حكومات وفقهاء مرموقين ومحامين من المنطقة في قرطاج بكونغولومبيا وكما هو الحال بالنسبة لإتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية حول اللاجئين تضمن الإعلان تعريف اللاجئ الواردة في إتفاقية 1951 وأضاف إليه الناس الذين هربوا من بلدانهم بسبب التهديد على حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم من العنف المعمم أو الاعتداء الخارجي أو النزاعات الداخلية أو انتهاكات حقوق الإنسان أو أية ظروف أخرى أخلت بشكل خطير بالنظام العام"، كما وضع أيضا توصيات لتوفير المعاملة الإنسانية والحلول الدائمة للاجئين (بهلول، 2019، صفحة 270).

كما هو جلي عرفت هذه النصوص الدولية توسيعا لتعريف مضمون الاضطهاد الشخصي كمحور أساسي لإصباح الحماية الدولية للاجئ التقليدي بإضافة مفهوم التعرض للعدوان أو إعتداء خارجي أو سيطرة أجنبية أو نزاعات داخلية بما يهدد حياة وحرية وسلامة اللاجئ، لكنها لم تشير إلى ضحايا الكوارث والتغيرات المناخية كسبب آخر لمنح صفة لاجئ مناخ. إلا أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصفت القرار الخاص بمنح السيد أيوني تيتوتا حق اللجوء واعتباره لاجئ مناخ بالتاريخي في إشارة إلى أهميته على المدى البعيد في حماية النازحين بسبب تغير المناخ والكوارث وقالت أن الأشخاص الذين يفرون بسبب آثار التغير المناخي وتداعيات الكوارث المفاجئة (مثل الزلازل و الأعاصير) والكوارث ذات الآثار التدريجية (مثل ارتفاع منسوب المياه) قد تكون دعوهم شرعية للحصول على وضع لاجئ بموجب إتفاقية اللاجئين لعام 1951 أو الأطر الإقليمية للاجئين ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الحالات التي يتشابك فيها تغير المناخ والكوارث مع الصراع والعنف، ويدعم قرار اللجنة هذا التفسير المتعلق بأطر الحماية الحالية ويقر بأن القانون الدولي للاجئين قابل للتطبيق في سياق تغير المناخ والنزوح (المتحدة، 2020).

ب- بقاء الجهود الدولية لحماية لاجئ المناخ

تباينت واختلفت آراء و مواقف فقهاء و باحثي القانون الدولي نحو الكيفية المقترحة لمعالجة وضعية لاجئ المناخ قانونيا ، وهي مسألة تبين لنا التحديات التي فرضتها نتائج التغير المناخي.

فالبعض يطالب بتوسيع إطار الحماية الدولية للاجئ الموجود حاليا- كونه ضيق جدا- ليصبح مرنا في التكيف مع السياسات ويسد الثغرات الموجودة الآن عن طريق تحديث التعريف الموجود بإتفاقية 1951، ليشمل لاجئ المناخ وإعادة النظر في أسباب الاضطهاد الخمسة (بهلول، 2019، صفحة 324) الإقتراح الذي يؤيده أحد أهم الباحثين العرب في مجال حماية البيئة، بقوله نقترح إدخال تعديلات على إتفاقية جنيف المتعلقة بحقوق اللاجئين لإدماج مفهوم اللاجئ المناخ ضمن مقتضياتها، خصوصا و أنها تعتبر هجرة قسرية مرتبطة بظروف مناخية يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليتها بشكل تضامني (شكراني و حلمي، 2017، صفحة 52).

ويقترّب من هذا الطرح فقهاء آخرون، يرون بأنه يمكن إلحاق بروتوكول إضافي بإتفاقية 1951 ليشمل في مضمونه تعريفا للمهاجر المناخي و يدرجه ضمن فئة اللاجئين، و يستند أصحاب هذا الإتجاه على أساس أن لاجئ المناخ هو أيضا في حقيقة الأمر حالة أغفلتها إتفاقية 1951.

وعليه فإن جوهر هذا الطرح يتمحور حول تمديد سريان إتفاقية 1951 لتمنح حماية جماعية لفئة المهاجرين المناخيين بعد حدوث الكارثة و ليس قبلها، أي حماية لاحقة و ليس احترازية، كما أن هذه الإتفاقية يجب أن تنشأ جهاز دولي تسند إليه إجراء الخبرة لتحديد المناطق الجغرافية التي يمكن تصنيف المهاجرين منها بأنهم مهاجرو المناخ، كما أن تحديد مفهوم المهاجر البيئي من طرف هذه الإتفاقية، يجب ان يتبعه إقرار لهذه الفئة بحقوقها في الإستقرار طويل المدى بدولة

للجوء، و من جانب آخر تتعهد الدول الأطراف في هذه الإتفاقية و التي تعتبر من الدول المهددة بالهجرة المناخية بسبب موقعها الجغرافي، بأن تبذل ما في وسعها للتأقلم مع التغيرات المناخية و عدم جعل الهجرة السبيل الوحيد ، و في المقابل تتلقى هذه الدول الدعم المالي اللازم لكي تتكيف مع هذه التغيرات المناخية (Hodgkinson, 2009, p. 2)

جانب آخر من الفقهاء يميلون إلى توسيع من إختصاص هيئات مثل المفوضية السامية للاجئين للأمم المتحدة حتى تمتد حمايتها لتشمل فئات أخرى غير تلك التي تندرج ضمن إختصاصها ، مثلما حدث في 2008، حيث أن النظام الأساسي للمفوضية السامية يحدد إختصاصها بالأشخاص اللاجئين المتواجدين خارج دولهم أو من لا موطن لهم، و لكي تشمل هذه الحماية أيضا الأشخاص اللاجئين داخليا، تم توسيع إختصاصتها بموجب قرار الجمعية العامة ، وهو الأمر الذي يمكنه تطبيقه أيضا بخصوص لاجئي المناخ بحيث تشملهم نفس الحماية القانونية التي تمنحها الأمم المتحدة للاجئين التقليدي (Benoit, 2011, p. 400)

الضغط على المجتمع الدولي عن طريق القضاء الدولي، إذ أن السبب الرئيسي وراء الهجرة المناخية هو التغير المناخي الناتج عن التلوث البيئي، فإن الدول المتضررة من التغير المناخي يمكنها مقاضاة الدول الملوثة على أساس المسؤولية الدولية، و هي الطريقة التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى إقرار محكمة العدل الدولية بالمسؤولية الدولية الجماعية المتسببة بالضرر البيئي المؤدي إلى الهجرة ، غير أن أمل نجاح هذا الخيار ضئيل كون إثبات الدولة المتسببة في التغير المناخي أو الكارثة البيئية أمر ليس بالهين، كما أن دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترف بالاختصاص التكميلي لمحكمة العدل الدولية ما يجعل من فعالية هذا الحل محدودة جدا (SJ Tol & Verhayen, 2004, p. 1109 et 1125)

أما رئيس فرقة الهجرة البيئية و التغير المناخي التابعة للوكالة الدولية للمهاجرين للأمم المتحدة فتري أن فتح إتفاقية 1951 لتشمل المهاجرين البيئيين سيضعف من الوضع القانوني و الواقعي للاجئين التقليديين الذين هم في حاجة فعلية لعناية القانون الدولي بهم، أما إنشاء إتفاقية جديدة خاصة بفئة اللاجئين البيئيين فإن هذا سيتطلب معركة سياسية طويلة، كما أن أغلب حالات الهجرة المناخية هي هجرة داخلية في حدود دولة المهاجر ليست عابرة للحدود. كما أن الطرح الأنجح بالنسبة لمهاجري المناخ هو تسخير الوسائل القانونية و المؤسساتية الموجودة أصلا لفائدة هذه الفئة (Lonessco, 2009)

إن إستمرار هذا الجدل الفقهي لمدة أطول سوف يؤثر بلا شك على تفاقم تأثير تنامي الهجرة المناخية على ضمان الأمن الإنساني العالمي خاصة وان التغيرات المناخية سوف تتواصل بشكل أكثر حدة في العقود القليلة المقبلة.

ثانيا- أثر التغير المناخي على الأمن الإنساني العالمي

تهدد الهجرة المناخية الأمن الإنساني وتقويضه، فالغاية الأمن الإنساني هي ضمان رفاه الأشخاص و المجتمعات التي تعيش بها، و الهجرة المناخية هي نتاج إنعدام الأمن الإنساني وتغير المناخ (بهلول، 2019، صفحة 221) ، فالتحرر من الخوف و التحرر من الفاقة كما جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1994، أصبح هدف مهدد بآثار التغير المناخي وما يسببه من أضرار عابرة للحدود تمس حياة ووجود الإنسانية في كل أنحاء العالم.

فنتأثر التغير المناخي على زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي لدول وعلى تهديد نمو الاقتصاد العالمي أصبح محسوسا بشكل واضح .

1-تهديد الإستقرار السياسي و الإجتماعي لدول

كشفت بريطانيا تقريرا سريا يقول مضمونه بأن ظاهرة تغير المناخ وإفرازاتها الجانبية سوف تفرض أوضاعا خطيرة على الإستقرار السياسي والاجتماعي بعد وقوع أكثر من 400 مليون نسمة تحت ظروف معيشية متدهورة بسبب الجفاف، إرتفاع درجات الحرارة، زيادة عدد السكان وتردي النشاط الاقتصادي (عاشور عبد الطاهر، 2015، صفحة 7). فالدول التي عانت من تغيرات مناخية هائلة و تتميز بضعف أنظمتها السياسية معرضة أكثر من غيرها إلى إمكانية اندلاع حروب أهلية و صراعات مسلحة تزيد من تفاقم الوضعية السياسية والاجتماعية.

أ-زيادة الحروب الأهلية والصراعات المسلحة

إن تأثير التغير المناخي على الموارد الطبيعية- مقترنا بالضغط الديمغرافي والاقتصادي والسياسي- يساهم في تقويض قدرة الدول على تلبية احتياجات مواطنيها وتزويدهم بالموارد الأساسية مثل الغذاء والمياه والطاقة وغيرها، وهو ما يؤدي إلى هشاشة الدول وتصاعد الصراعات الداخلية التي قد تمتد إلى التسبب في إنهيارها، ومن هنا قد يمثل التغير المناخي تحديا خطيرا لإستقرار الدول وشرعية الحكومات، ووفقا لروبرت ماكلان من جامعة ويلفريد لوريد الكندية فإن " الدول التي تعاني بالفعل من هشاشة سياسية هي أهم مراكز المستقبل المحتملة للعنف المرتبط بالمناخ وأحداث الهجرة القسرية"، وتبدو المخاطر أعلى في منطقة الشرق الأوسط، فمن بين الدول العشرين الأعلى تصنيفا على مؤشر الدول الهشة، نجد اثني عشر دولة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وإفريقيا (هاشم، 2019، صفحة 2).

تمثل الصومال نموذجاً كلاسيكياً لدائرة المفرغة التي ترتبط ما بين النزاع وتغير المناخ فقد هوت البلاد في أوائل تسعينيات القرن الماضي في جحيم نزاع مسلح ممتد لا يرحم تسبب في إضعاف مؤسسات الدولة، وإجبار ملايين السكان على النزوح أو الهجرة، وإثقال كاهلهم، لاسيما أولئك الذين يعتمدون على الزراعة والرعي، وممر هؤلاء بتجارب مؤلمة من الجفاف الكارثي بسبب انخفاض معدلات الأمطار في موسم هطول الأمطار، وتتوقع منظمات أممية أن يتسبب الجفاف الكارثي الذي ضرب البلاد خلال عام 2019 في معاناة أكثر من مليوني شخص من الجوع الحاد هم يمثلون نحو خمس عدد سكان البلد الفقير، وتقول دراسات أنه يمكن التغلب على بعض هذه المشاكل من خلال توزيع أكثر كفاءة للمياه، واستنبات سلالات نباتية تقاوم الجفاف لكن ضعف مؤسسات الدولة والنزاع المسلح يجعل من هذه الحلول حلماً بعيد المنال (الاحمر، 2019، صفحة 11).

وحول تأثير التغيرات المناخية على استقرار الدول، أشارت دراسة شاملة كانت هي الأولى من نوعها أجراها مجموعة من الباحثين عام 2009 حول العلاقة بين الإحتار ومخاطر الصراعات الأهلية في إفريقيا، إلى وجود علاقات تاريخية قوية بين تصاعد الحروب الأهلية والإحتار في إفريقيا، فقد شهدت السنوات التي تشهد معادلات عالية من الإحتار زيادة كبيرة في احتمال نشوب الحروب ونوهت الدراسة إلى أنه عندما يقترن ذلك بالتنبؤات التي تم حسابها استناداً إلى "نموذج المناخ" لإتجاهات درجات الحرارة في المستقبل، تشير هذه الاستجابة التاريخية لدرجة الحرارة إلى إرتفاع بنسبة 54 بالمئة تقريباً في حالات الصراع المسلح بحلول عام 2030. (هاشم، 2019، صفحة 2)

ب- تفاقم التدهور الاجتماعي

فدور التغير المناخي أكثر وضوحاً في مقاومة معاناة السكان المدنيين الذين يثقل النزاع المسلح كاهلهم، يقدم مؤشر جامعة تورندام العالمي لتكيف مع التغيرات المناخية صورة ذات دلالة للدور السلبي الذي يؤديه التغير المناخي في إطالة أمد النزاعات المسلحة، يحدد هذا المؤشر وفقاً لعوامل فرعية عدة مدى قدرة الدول على التعاطي مع التحولات التي ترافق تغير المناخ ويخلص المؤشر إلى تحديد ثلاثين بلداً هي الأكثر عرضة للتأثيرات السلبية لتغير المناخ، وليس غريباً أن تكون معظم تلك البلدان دولاً ترزح بالفعل تحت نير النزاعات المسلحة كالصومال وإثيوبيا والكونغو الديمقراطية والنيجر وتشاد ومالي وكذلك اليمن وميانمار (الاحمر، 2019، صفحة 11)

إذ تفتقر هذه البلدان إلى القدرة على تحمل آثار تغير المناخ وبفعل تراكم آثار النزاع يتضرر الفقراء والأطفال وكبار السن أكثر من غيرهم وتستمر معاناتهم من إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر وكسب العيش والوقوع فريسة للأمراض، وتقول منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) أن السبب الرئيس في ارتفاع مستويات إنعدام الأمن الغذائي في ثلاث عوامل (قد تتداخل أحياناً) وهي النزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية العميقة، لاسيما موجات الجفاف الطويلة في بعض المناطق في القارة الإفريقية كشرقي القارة أو حول بحيرة تشاد وتظهر تقديرات الفاو أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية ارتفع لأول مرة منذ عقد من الزمان إذ أن العدد يتراوح الآن حول 815 مليون شخص، فيما تظهر تقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC، إن تقلب المناخ ربما يرفع من خطر الجوع وسوء التغذية بنسبة 20 بالمئة بحلول سنة 2050 (الاحمر، 2019، صفحة 11)

غني على البيان أن الدول التي تعرف التغيرات المناخية وصراعات مسلحة تعاني أكثر من غيرها من حدة التدهور الاجتماعي لكن التغير المناخي يطال أيضاً ويسبب إشكالات إجتماعية كبيرة لدول أخرى في المستقبل القريب.

ففي العراق، فمعالم الصراع على المياه بدأت تظهر جلياً، ولا سيما على مستوى النظام الإيكولوجي في منطقة الأهواز الجنوبية. فالبنى التحتية الكهربائية هناك تلقي بظلالها على الروافد الفرعية التي تغذي هذا النظام الإيكولوجي، إذ تحد من تدفقات المياه، وتفاقم التلوث، وتزيد نسبة الملوحة وتقوّض التنوع البيولوجي المحلي. و نتيجةً لهذا التدهور البيئي، ينزح سكان المنطقة باطراد إلى المدن التي تعاني أيضاً أزمة مائية. أدى هذا الواقع إلى زيادة الطلب على المياه المستوردة، ما اضطر الأسر، حتى تلك الضعيفة اجتماعياً، إلى إنفاق مداخلها على شراء المياه للتعويض عن النقص الحاصل. تنبئ كل هذه التراكمات التدريجية بحدوث اضطرابات اجتماعية، تترافق مع تنامي الشعور بالإحباط حيال الدولة المركزية التي تعجز عن توفير أبسط الخدمات لأبناء شعبها، وتسعى بشتى الوسائل إلى إضفاء الشرعية على نفسها (يونغ، 2020).

يعتمد العراق على تركيا وإيران لتوفير المياه. وكلما ازداد عجز الحكومة العراقية عن تأمين الحاجات المحلية، تنامي احتمال تصاعد حدة التوترات مع جيرانها. وإن لم يؤد ذلك مع مرور الوقت إلى اندلاع حرب مفتوحة، وهذا مستبعد نظراً إلى ضعف القدرات الدفاعية العراقية، فسيقوّض فرص التعاون الرامي إلى وقف استنزاف الموارد المائية. وسيزعزع ذلك استقرار الدول كافة، ويجعلها أكثر تأثراً بمخاطر التغير المناخي. علاوةً على ذلك، حين تقزّر كل دولة على حدة إعطاء الأولوية لحاجاتها المحلية بدلاً من التعاون مع بعضها البعض من أجل تحقيق السلامة الإيكولوجية والتجديد البيئي، فهي تسهم فعلياً في زعزعة استقرارها وفي التدهور البيئي. ببساطة، قد تصبح هذه المنطقة غير صالحة للعيش خلال العقود المقبلة (يونغ، 2020).

2-تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي

أوضح تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2020 فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية العالمية للتغير المناخي، أن الكوارث الطبيعية التي شهدتها عام 2018 خلفت خسائر بـ165 مليار دولار، ووفقاً لتوقعات الوكالات الفيدرالية، قد تبلغ نسبة الضرر الاقتصادي المرتبط بالمناخ في الولايات المتحدة وحدها 10% من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية القرن. وتنبأت أكثر من 200 شركة كبرى في العالم بأن يكبدنهم تغير المناخ ما يقرب من تريليون دولار ما لم يتم التدخل سريعاً لاحتواء الأمر. ويتوقع أن يشكل ارتفاع درجات الحرارة وكثافة الأمطار ضغطاً كبيراً على الاقتصاديات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي (ميدان، 2020).
تصب توقعات الخبراء في خانة التحذير من تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي و تحمل الدول الأقل نموا لعبء التغيرات المناخية.

أ-ارتفاع الدين العام العالمي وانخفاض الناتج المحلي العالمي

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تراجع حاد في الموارد العامة التي كانت قد وصلت إلى مرحلة من الهشاشة بالفعل قبل وقوع الأزمة، ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع الدين العام العالمي إلى ما يزيد على 100 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي هذا العام أي بأكثر من 19 نقطة مئوية على أساس سنوي مقارنة ببلدان عديدة مستقبلاً إلى تخفيف أعباء ديونها للاستجابة للأزمة بنجاح وتنفيذ استثمارات فعالة لحماية اقتصادياتها من تغيير المناخ، ولا يزال البنيان المالي الدولي يفتقر في الوقت الحاضر إلى نظام فعال لمواجهة الحالات التي يصل فيها الدين السيادي إلى مستويات لا يمكن الإستمرار في تحملها لذلك يتعين إيجاد السبل اللازمة للتعامل بشكل منهجي مع أزمة الدين القادمة في الاقتصاديات النامية (أولريخ، 2020، الصفحات 29-31).

اتضح من جائحة كوفيد 19 أن الكوارث الطبيعية سرعان ما قد تؤدي إلى إنهاء الاقتصاد، وتعايش البلدان المعرضة لمخاطر المناخ مع هذه الاحتمالية منذ زمن طويل بالفعل، وما لم يتم القيام بإجراءات فورية وجهود منسقة من أجل تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات الهادفة إلى التخفيف من تغيير المناخ و التأقلم معه ، سيجد عدد أكبر من البلدان نفسه في حالة أزمة دائمة، وبالنسبة للبلدان القليلة المحظوظة التي تعد بمنأى عن هذه المخاطر لن يكون بمقدورها حماية نفسها من المشكلات التي تواجه البلدان الأخرى، كما أن انتشار فيروس كوفيد 19 عبر الحدود، ستستشعر جميع بلدان العالم بتداعيات تغير المناخ لاسيما من خلال زيادة أعداد المهاجرين بسبب الكوارث وتغير المناخ (أولريخ، 2020، الصفحات 29-31).

ب- تأثير إقتصاد الدول النامية بالتغير المناخي

في يونيو/ جوان 2019، أقر صندوق النقد الدولي أهمية استثمار البلدان المعرضة للكوارث في بناء الصلابة، مشيراً إلى ما يؤدي إليه من انخفاض الخسائر المتوقعة، وتحسن الأداء الاقتصادي وتحسن استمرارية الخدمات العامة، لكنه أقر رغم ذلك بأن هذه الاستثمارات لكن تكون على الأرجح في متناول كثير من البلدان المعرضة لخطر الكوارث، ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن التكيف مع تغيير المناخ في الاقتصاديات النامية قد يكلف ما يتراوح بين 56 مليار دولار و300 مليار دولار بحلول 2030، أو ما بين ضعفي إلى ثلاثة أضعاف التمويل متاح حالياً (سيميسان، 2019، الصفحات 24-25).

وفي ورقة عمل أعدها خبراء اقتصاديون في صندوق النقد الدولي عام 2019 رتب هؤلاء الباحثون البلدان حسب احتمالية تحملها لكارثة طبيعية استناداً إلى بيانات عشرين عاماً حتى نهاية 2017 ويحدد الباحثون أكثر من 34 بلد معرضاً للكوارث ويجدون أن معظمها بلدان صغيرة أو منخفضة الدخل في المحيط الهادئ أو الكاريبي، بينما تنصدر القائمة جزر مارشال، سانت فنسنت، غرينادين، و توفال، ميكرونيزيا، وسانت لوسيا ويتضح من الدراسة أن الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات و الأعاصير يمكنها أن تسبب في كثير من الحالات خسائر تصل قيمتها إلى 50 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي للبلد المتضرر، مع وجود علامات على تزايد تكرار الكوارث وأحجامها على مدى العشرين عاماً الماضية، فقد وصلت تكاليف ما دمره إعصار ايفان في غرينادا عام 2004 إلى 148 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي ووصلت تكاليف إعصار ماريا في دومينيكا عام 2017 إلى 270 بالمئة مما يعكس الحجم الصغير نسبياً لإقتصادي البلدين (سيميسان، 2019، الصفحات 24-25).

فالبلدان الصغيرة لا يسعها التعافي بسهولة من فواجع أُلمت بها بهذا الحجم، ويخلص الباحثون إلى أن اقتصاديات البلدان المعرضة للكوارث تحقق في كل عام في المتوسط نمو أقل بنسبة 1 بالمئة من البلدان غير معرضة للكوارث بسبب حاجتها إلى تحويل مسار الموارد وتوجيهها إلى التعافي من هذه الفواجع، ويتضح من الدراسة أن تغيير المناخ قد يؤدي إلى اتساع الفجوة في النمو بمقدار ثلاث أضعاف وفي ظل الركود الإقتصادي وتراجع الإيرادات تتحمل البلدان المعرضة للكوارث على عاتقها ديناً عاماً أعلى بكثير من البلدان غير المعرضة للكوارث (سيميسان، 2019، الصفحات 24-25).

خاتمة

استعرضت هذه الورقة البحثية موضوعا بالغ الأهمية بالنسبة لضمان حقوق الأجيال الحالية و المقبلة من مختلف التغيرات المناخية التي تهدد حقوقهم، مما يفرض على المجتمع الدولي التزاما أكثر بالدراسة والبحث والتحليل، فالتطور المرصود و المستمر لظاهرة التغير المناخي وتحولها لظاهرة عالمية عابرة للحدود، كان نتاجها ظهور فئة جديدة من لاجئ المناخ مغايرة للاجئين التقليديين، وهو صنف من لاجئين يفتقر حاليا لأي حماية قانونية في إطار اتفاقية جنيف لعام 1951 والخاصة بحماية اللاجئين، مما أحدث فراغا قانونيا دوليا خاصة وان الوثيقة الدولية لا تعترف في مادتها الأولى أن التغير المناخي هو سبب آخر للانتقال وعبور الحدود يبيح للاجئين المناخ الاستفادة من الحماية الدولية. فلا جدال أن تأخر الجهود الدولية لاستيعاب هذا التطور في تغير الطبيعة القانونية للاجئين، واستمرار انعدام حماية دولية للاجئين المناخ من آثار ظاهرة طبيعية مؤكدة الحدوث، قد يساعد على خلق مشاكل دولية تؤثر بشكل محسوس على ضمان الأمن الإنساني العالمي.

و وعليه جاءت نتائج موضوع المقال كما يلي:

- 1- استفادة لاجئ المناخ من الحماية الدولية التقليدية للاجئين وهي حماية عامة لا تستجيب إلى خصوصية وضعه اللجوء وطبيعة حقوقه.
- 2- رغم أهمية تجربة المجتمع الدولي الممتدة لأكثر من سبعون سنة في مجال حماية اللاجئين باستحداث نظام قانوني للاجئين عن طريق إصدار اتفاقية جنيف لعام 1952 وتطويرها بإصدار بروتوكول لاحق لها عام 1967 إلى جانب صدور اتفاقيات إقليمية وإعلانات دولية، و قيام المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المكلفة بضمان حمايته، إلا أنها تجربة على أهميتها لم تساهم بعد في الاعتراف بللاجئ المناخ كلاجئ يستحق الحماية الدولية الخاصة به.
- 3- على أهمية التقارير والبيانات الصادرة عن المؤتمرات المنظمات الدولية والإقليمية التي تهدف إلى تعميق النقاش حول مخاطر التغير المناخي وصولا إلى تحديد الخطوات المناسبة لمواجهة والتأقلم مع هذا التحدي المناخي، إلا أنها تظهر في نفس الوقت فجوة و فراغ واضح بين الخطاب الدولي الداعي إلى الانتباه إلى مدى خطورة و آثار التغير المناخي وتجسيد الاهتمام بضمان حقوق هذه الفئة من اللاجئين.
- 4- تسارع حدوث الكوارث الطبيعية في العالم رفع من التكلفة المادية والبشرية خاصة خلال فترة 2000-2019، مما أدى إلى تزايد مخاطر تهديد الأمن الإنساني العالمي بتزايد الهجرة المناخية وعدد لاجئ المناخ. و انسجاما مع نتائج الموضوع، فقد تم تقديم بعض الاقتراحات من اجل محاولة التعامل مع إحدى نتائج ظاهرة التغير المناخي وهي لاجئ المناخ.
- 1- حتمية التوجه الجدي نحو إدماج تعريف لاجئ المناخ ضمن البناء القانوني لاتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين لعام 1951 خدمة لهدف إقرار نظام قانوني موحد يضم كل فئات اللاجئين، ويتوج سعي و مجهود فقهاء القانون الدولي في الاعتراف بهم لضمان حقوق هذا الصنف من اللاجئين.
- 2- إدماج تعريف لاجئ المناخ كذلك ضمن النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لرعاية شؤون اللاجئين وذلك من اجل الاستفادة من خدماتها في مجال التكفل و تقديم المساعدات الإنسانية، بشكل قانوني.
- 3- انتهاز نفس المعاملة القانونية للاجئين المناخ على مستوى الاتفاقيات الدولية الإقليمية انسجاما وخدمة لمسار الجهود الدولية.
- 4- العمل على إقرار حماية دولية تستجيب لخصوصية لاجئ المناخ، فالتعامل مع التغير المناخي مسؤولية مشتركة بين جميع الدول تستدعي التضامن والتعاون الدولي.

المراجع

- اخبارالامم المتحدة. (جانفي 2020). تاريخ الاسترداد الجمعة 2020، من <https://news.un.org/ar/story/2020/01/1047871>
- اسحار سعد عبد اللطيف جاسم. (2017). ضمان حقوق اللاجئين ضمانة لمفهوم الامن الانساني. اليرموك، العراق: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية.
- بريشي بلقاسم. (2018). الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري. سيدي بلعباس، الجزائر: جامعة جيلالي ليباس.
- بن سهلة. على ثاني (2018). حقوق اللاجئين الانساني واوجباته تجاه الدولة المضيفة. جيل حقوق الإنسان بهلول. زكية (2019). لاجئ المناخ من منظور حقوق الانسان. باتنة، الجزائر: جامعة باتنة.

- بيدكان.نور الدين (2018). مبدأ الإعادة القسرية للاجئين في القانون الدولي. العلوم السياسية والقانون.
- الحسين شكراني، و حلمي كمال. (2017). التغير المناخي من منظور حقوق الانسان. جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية .
- حنطاوي.بوجمعة (2019). الحماية الدولية للاجئين دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي. وهران، الجزائر: جامعة وهران.
- خلف حسام عبد الامير. (2016). إشكالية اللاجئين البيئيين في القانون الدولي والحلول المقترحة. مجلة الكوفة .
- خوسيه فيرنانديز. ماريا (2015). اللاجئين والتغير المناخي والقانون الدولي. مركز دراسة اللاجئين السيد علي. شريف (سبتمبر، 2016). تاريخ الاسترداد السبت سبتمبر، 2020، من <http://www.amnestymena.org/ar/magazine/issue21/OverviewOfRefugeeRights.aspx?articleID=1118>
- سيميسان بوب. (ديسمبر، 2019). الاستثمار في بناء الصلابة. التمويل والبيئة .
- فولز أولريخ. (سبتمبر، 2020). الإستثمار في التعافي الأخضر. التمويل والتنمية .
- اللجنة الدولية للصليب الاحمر. (2019). تغير المناخ والنزاعات، تغير المناخ يفاقم من معاناة المدنيين في اوقات الحروب. إنساني .
- ميدان.شيماء (2020). المخاطر الخمسة الاكثر تهديدا للإقتصاد العالمي في 2020. ابو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات.
- ندى عاشور عبد الطاهر. (2015). التغيرات المناخية وآثارها في مصر. مجلة اسيوط للدراسات البيئية.
- هاشم. عزة (2019). بيئات حاضنة:كيف تؤثر التغيرات المناخية على قضايا الصراع في العالم. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة .
- يونغ.مايكل (الجمعة نوفمبر، 2020). التأثيرات السياسية للتدهور البيئي في منطقة الشرق الاوسط. (لازارد، اوليفيا، المحاور)
- Hodgkinson richard. (2009). a convention for persons displaced by climate change key issues and preliminary respons .iop
- ، من mondy november, 2020. تاريخ الاسترداد on the UN official web site Dina Lonessco. (2009). <https://www.un.org/sustainabledevelopment/blog/2019/06/lets-talk-about-climate-migrants-not-climate-refugees.%20/>
- Benoit mayer. (2011). the international legal challendes of climate migration: proposal for internationl legal framework .colorado journal of international environmental law and policy.
- SJ Tol Richard Verhayen roda. (2004). state responsibility and com pensation for climate change damqges a legal and economic assessment .enery policy.